المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الاتحاد البرلماني العربي

المؤتمر التاسع والعشرون

للاتحاد البرلماني العربي

" القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين "

المملكة الأردنية الهاشمية– عمّان، 3–4 آذار / مارس 2019

تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

المقدم إلى المؤتمر التاسع والعشرين

للاتحاد البرلماني العربي

المؤتمر التاسع والعشرون

للاتحاد البرلماني العربي

" القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين "

المملكة الأردنية الهاشمية– عمان، 3–4 آذار / مارس 2019

تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة...

سيادة رئيس الاتحاد البرلماني العربي...

أيها السادة والسيدات...

يشرفني أن اعرض عليكم تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية:

اجتمعت لجنة **الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية** في الساعة الخامسة عشرة من يوم الأحد الواقع في 03 آذار / مارس 2019 حيث عقدت اجتماعا حضره ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. جمهورية جيبوتي.

7.المملكة العربية السعودية.

8.جمهورية السودان.

9.الجمهورية العربية السورية.

10.جمهورية الصومال الفيدرالية.

11.جمهورية العراق.

12.سلطنة عمان.

13.دولة فلسطين.

14.دولة قطر.

15.جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

16.دولة الكويت.

17.الجمهورية اللبنانية.

18.جمهورية مصر العربية.

19.المملكة المغربية.

20.الجمهورية اليمنية.

بداية، تم تزكية سعادة الدكتور / عودة العودة الرويعي، أمين سر الشعبة البرلمانية، عضو مجلس الأمة –دولة الكويت، رئيساً للجنة، وتزكية سعادة الأستاذ زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع القرارات السياسية والبرلمانية.

2- التنسيق لعمل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

3- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

القرارات السياسية

يؤكد الاتحاد البرلماني العربي أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية وأنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة بدون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وذلك على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، و قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم التي هجّروا منها وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر طبقاً لقرار الأمم المتحدة 194 الخاص بحق العودة **وعليه فإن اللجنة توصي بالآتي:**

أولاً: الرفض التام لكل المبادرات التي لاتحقق مصالح الشعب الفلسطيني وعلى رأسها ما يسمى بـ " صفقة القرن"، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين في رفضه القاطع لتلك المبادرات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: يدين اعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى وبواباته، والتي كان آخرها إغلاق باب الرحمة بالسلاسل الحديدية، إلى جانب الاقتحامات اليومية له، ومنع المصلين من الوصول إليه، وتوفير الحماية للمستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد، كتوطئة للتقسيم المكاني والزماني للحرم القدسي الشريف.

ثالثاً: يدين ويرفض قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي قرصنة أموال الشعب الفلسطيني باقتطاعها جزءاً من عائدات الضرائب الفلسطينية بذريعة ان جزءا منها يذهب لرعاية اسر الشهداء والجرحى، وعائلات المعتقلين الأبطال، وفي مخالفة واضحة وخرق فاضح لالتزامات إسرائيل وفق الاتفاقيات الموقعة، وبشكل خاص بروتكول باريس الاقتصادي.

رابعاً: يدعو البرلمانات العربية إلى العمل مع حكوماتها لإعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، في مواجهة الحصار المالي الأمريكي والقرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.

خامساً: يدعو إلى تنفيذ الخطط التي أقرها الاتحاد البرلماني العربي خاصة خطة عمل لجنة صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي لتجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي لتكون من أهداف الاتحاد البرلماني العربي لعام 2019.

سادساً: يطالب البرلمانات العربية اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة وتفعيل الصناديق المالية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

سابعاً: يدين ما يقوم به الكنيست من إقرار القوانين العنصرية التي ترمي إلى تهجير الشعب الفلسطيني من وطنه من خلال مصادرة أراضيه والتوسع في عمليات الاستيطان المخالفة لكافة القوانين الدولية، وهدم المنازل والقتل المتعمد والاعتقالات التعسفية.

ثامناً: يدعو إلى تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ومساندة حركة المقاطعة العالمية حركة "B.D.S" كأحد الطرق للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية.

تاسعاً: يؤكد على أن المبادرة العربية للسلام والتي أصبحت دولية طبقاً للرباعية وخارطة الطريق والتي تنص على أنه لا تطبيع ولا سلام مع الاحتلال الإسرائيلي إلا بعد الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

عاشراً: يدين قرار الاحتلال الإسرائيلي المتضمن إنهاء مهمة بعثة المراقبة الدولية بالخليل والتي تمّ نشرها بعد مجزرة شباط / فبراير، عندما قتل مستوطن إسرائيلي 29 فلسطينياً، بينما كانوا يصلون داخل الحرم الإبراهيمي في المدينة، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 18 آذار 1994 قراره رقم "904"، الذي أدان فيه بشدة المجزرة وطالب باتخاذ إجراءات لتوفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني.

حادي عشر: يدين كافة سياسات التطهير العنصري والإحلالي من قبل الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس وغيرها من القرى والمدن الفلسطينية ومنها منازل الأسر المقدسية.

ثاني عشر: يدين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربية السورية المحتل، ومحاولات ضم الجولان وتغير الهوية السورية، ويؤكد على قرار مجلس الأمن رقم (497) لعام 1981، والذي يؤكد رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويعتبر قرار الاحتلال الاسرائيلي بفرض قوانينها وسلطاتها وادارتها باطلاً في مرتفعات الجولان السوري.

ثالث عشر: التأكيد على كافة القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ذات الصلة برفض كافة التدخلات والاعتداءات الاجنبية على الدول العربية.

رابع عشر: الالتزام بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القدس في إعلان الظهران، وتثمين دور المملكة العربية السعودية تجاه دعم القضية الفلسطينية.

خامس عشر: دعم وتعزيز الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية من خلال الوصاية الهاشمية التاريخية برعايتها للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

****

القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية

أولاً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني العربي:

- ضرورة إنشاء وتفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى.

ثانياً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي

1. إعداد مذكرة تتناول القضايا الأساسية التي ستعرض أمام الجمعية العامة 140، المقرر عقدها في الدوحة/ دولة قطر الشقيقة، في نيسان/ أبريل 2019، والجمعية 141 المقرر عقدها في بلغراد (صربيا) خريف 2019، لتوزع على أعضاء الوفود العربية المشاركة.
2. تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود المشاركة قبل انعقاد الجمعية 140, والجمعية 141، والتنسيق مع المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بـ:
   أ. وضع جدول أعمال الجمعيتين 140 و141، وإعلام الشعب الأعضاء مسبقاً ببنوده،
   ب. دراسة إمكانية تقديم طلب باسم المجموعة العربية لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعيتين140و 141،
   ج. التعاون مع ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،
   د. التشاور حول ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي–إن وجدت،

هـ. إعداد تقرير عن وقائع ونتائج الجمعية 140 والجمعية 141 وتعميمه على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد،

و. التغطية الإعلامية المباشرة لعمل الجمعية 140 والجمعية 141 من خلال موقع الاتحاد الإلكتروني وكذلك من خلال نشرة الاتحاد: ***"البرلمان"***.

ز. فتح وتفعيل حسابات للاتحاد البرلماني العربي في مواقع التواصل الإجتماعي، والتغطية المباشرة واللاحقة لكافة نشاطات الاتحاد.

****

ثالثاً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي :

التباحث مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأمور التالية:

أ. ضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي كون المؤتمر14 شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:

عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين.

وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا.

ب. تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في عام 2019 تحت عنوان:

"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في العالم العربي وإفريقيا "

ج. عقد المؤتمر العربي – الإفريقي الخامس عشر في خلال عام 2019، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد العربي بإجراء مشاورات مع الشعب البرلمانية العربية من أجل تحديد مكان وزمان الاجتماع.

د. تفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية بين البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية.

هـ. حث البرلمانات العربية والأفريقية على الطلب من حكوماتهم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

رابعاً – العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى :

1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.
2. تعزيز العلاقة مع البرلمان العربي.
3. تعزيز العلاقة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
4. مواصلة وتعزيز العلاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية والدورات التي ينظمها الطرفان.

5. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.
6. المشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
7. المشاركة في المؤتمرات السنوية لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الأمريكية.
8. العمل على توقيع اتفاق تعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتفعيلها إن وجدت.
9. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور أعمال المؤتمر القادم للاتحاد.

خامساً –التنسيق لعمل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية:

1. تعزيز المواقف العربية المشتركة في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية من خلال التنسيق المسبق لأعمالها، خاصة أن مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي يعقد في شهر آذار / مارس من كل عام، أي قبل انعقاد أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد مجموعة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
2. أهمية طرح القضايا التي تمس الأمة العربية وقضاياها على جداول أعمال الاتحادات البرلمانية.
3. أهمية أن يحظى التمثيل العربي في الاتحادات بدور فاعل. وتمثيل لكل الشعب البرلمانية العربية، بشكل دوري ومتفق عليه.
4. التأكيد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية العربية في التصدي للقرارات ذات الآثار السلبية على المنطقة العربية.
5. دعم دور الاتحاد البرلماني العربي في ابراز التعاون والتنسيق والاتفاق على القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية التي يشارك فيها الاتحاد.

واختتمت اللجنة أعمالها في الساعة الثامنة عشرة من يوم الأحد الواقع في 20149/03/03
ونرجو المؤتمر الكريم المصادقة على هذا التقرير.

المقرر	الرئيس
زهير صندوقة	الدكتور عودة العودة الرويعي

****